شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مؤتمر الكويت لم نعدّ له جيّداً.. لكنّه فرصة

الفاسدون وحدهم يحقّ لهم ويجدر بهم أن ينتابهم الشعور بخيبة الأمل حيال ما انتهى إليه مؤتمر الكويت لإعمار العراق..

الفاسدون وحدهم لهم أن يحملوا على الحكومة وسائر هيئات الدولة وشركات القطاع الخاص لمشاركتها في المؤتمر، ولهم وحدهم أيضاً أن يشتموا دولة الكويت عن الجهود التي بذلتها والطاقات التي جنّدتها لعقد المؤتمر وتأمين نجاحه.

للفاسدين كلّ الحقّ في هذا بعدما تبيّن لهم أنّ أحلامهم بتدفّق عشرات المليارات من المنح والهبات غير القابلة للردّ أو ميسّرة الشروط، وحيازة حصّة معتبرة منها، إنما كانت أحلام عصافير.

الفاسدون كانوا يأملون أن تفتح الدول والمنظمات والمؤسسات المالية خزائنها على مصاريعها أمامهم كيما يقوموا بعملية "فرهود" جديدة على غرار عمليات الفرهود التي جرت منذ ٢٠٠٣ واختفت بها مئات مليارات الدولارات من عوائد النفط ومن المنح والقروض التي قدّمها العالم إلى الشعب العراقي ،على أمل أن يستعيد عافيته ويبني اقتصاداً قوياً في ظل نظام ديمقراطي اتّحادي يقوم على العدالة والمساواة والهوية الوطنية العابرة للمذاهب والديانات والقوميات.

المؤتمر كان ناجحاً بكل المعايير، إلا المعايير التي يعتمدها الفاسدون ومؤسساتهم وأحزابهم ويركنون إليها في تقديراتهم وتحليلاتهم. ٣٠ مليار دولار لا تكفي لتحقيق الهدف النهائي بإعادة إعمار العراق كله.. هذا صحيح لكنّ هذا المبلغ المتجمّع في مؤتمر الكويت يزيد عمّا حدّده مسؤولو الدولة كحاجة على المدى القصير (٢٢ مليارا) .. إذا ما أبعدَ الفاسدون عن عملية استثمار المليارات المعلن عنها سيتشجّع كل الذين تردّدوا في تقديم المزيد على بسط أيديهم في المستقبل.

كان واضحاً من خلال الكلمات التي ألقاها ممثلو الدول والهيئات المالية والمنظمات الإنسانية الدولية والشركات المستعدّة للاستثمار، أنّ العقبة الكبرى تتمثل في الفساد الإداري والمالي المتفشي في البلاد وسلبية الجهاز البيروقراطي وتخلّف القوانين اللازمة لتسهيل وضمان عملية الاستثمار،وغياب الاستقرار السياسي والأمني والمصالحة الوطنية، وتفاقم الصراعات السياسية والطائفية والقومية.

ممثلو الحكومة وهيئات الدولة الأخرى الى مؤتمر الكويت سعوا الى إعطاء صورة زاهية للأوضاع في البلاد وللخطط المعدّة للاستثمار .. لا بأس في هذا، ولكن يتعيّن الآن على الحكومة ومجلس النواب وسائر هيئات الدولة أن تعمل بجدّ واجتهاد على تحويل الكلام المنمّق الذي ألقي في قاعات المؤتمر إلى واقع حال. لا ينبغي لأحد أن يظنّنّ أنّ في وسعه خداع العالم، فهذا العالم يعرف عنّا أكثر وأفضل مما نعرف عن أنفسنا.

الفرص الذهبية لا تتوفّر دائماً، ولا تأتي كثيراً .. مؤتمر الكويت هو من نوع الفرص الذهبية برغم أن الإعداد له من الجانب العراقي لم يكن حتى بأدنى مستوى مطلوب، فهل يمكن تدارك الأمر والسعي للاستفادة من مخرجات المؤتمر؟ وهذا يكون بالدرجة الأولى بتوفير البيئة المناسبة للاستثمار.. البيئة النظيفة من الفساد، ومن المحاصصة، ومن الكراهية المذهبية والدينية والقومية.

> الفاسدون كانوا يأملون أن تفتح الدول والمنظمات والمؤسسات المالية خزائنها على مصاريعها أمامهم كيما يقوموا بعملية "فرهود" جديدة.

الحكومة رفضت المجلس الاتحادي لكنها أرسلت مسودة الشركة الوطنيّة

تفكيك قانون النفط والغاز على 3 مشاريع لتسهيل إقراره في البرلمان

■ جولات التراخيص تحلّ مشكلة التعامل مع الشركات العالميّة

□ بغداد / محمد صباح

قد تلجأ الحكومة إلى تجزئة وتفكيك قانون النفط والغاز إلى عدة قوانين في المرحلة المقبلة لتتفادى كل الخلافات التي عطلت إقرار هذا القانون على مدار ثلاث دورات برلمانية متتالية.

ودخلت الخطة الحكومية الجديدة حيز التنفيذ بإرسلها قانون شركة النفط الوطنية الى البرلمان الذي يعتزم التصويت عليه خلال الجلسات القادمة، على أن تلحقه بإعداد قانون خاص لمجلس الاتحاد النفطي الذي ستكون مهمته رسم السياسة النفطية في عموم العراق لتنهي به أكثر النقاط خلافية .

ويستعرض رئيس لجنة النفط والطاقة البرلمانية علي معارج البهادلي في مقابلة مع (المدى)، الأسباب والمواقف السياسية التي تسببت بتأجيل إقرار قانون النفط والغاز إلى الدورة البرلمانية المقبلة، قائلا إن "الخلافات بين الكتل البرلمانية تتسبب بتأجيل إقرار القانون طيلة السنوات العشر الماضية".

وعجز مجلس النواب على مدار ثلاث دورات برلمانية متتالية من فك شفرة الخلافات التي اعترضت تمرير قانون النفط والغاز بعد طرح أول نسخة من القانون عام ٢٠٠٧ التي سقطت بعد تحفظ كبير من الكرد في مجلس النواب.

وكانت المسودة الأولى قد منحت صلاحية لمجلس الوزراء إقرار السياسة النفطية العامة بضمنها التنقيب والإنتاج والنقل وحصرت التسويق عبر شركة سومو الوطنية ،الأمر الذي رفضته حكومة إقليم كردستان وعدّته خرقاً للدستور الاتحادي.

ويشترط الدستور الاتحادي في مادته (١١٢) إلزام الحكومة والأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط بالتعاون في رسم السياسات الستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، على أن تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، كما تلزم بتوزيع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة.

وتسببت الخلافات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان على الكثير من بنود وفقرات قانون النفط والغاز، حينها، بتعطيل هذا القانون في الدورة البرلمانية الأولى وهي من أجبرت حكومة نوري المالكي الثانية على كتابة مسودة ثانية وأرسلتها الى البرلمان.

وأفرزت الخلافات الحادة بين التحالف الوطني والقوى الكردستانية طوال السنوات الماضية ثلاث صيغ لقانون النفط والغاز؛ الأولى موجودة منذ عام ٢٠٠٧ رفضت بعد اعتراض التحالف الكردستاني، أما النسخة الثانية فوضعت في عام ٢٠١٠، إلا أن التحالف الوطني أبدى اعتراضه على القانون وانسحب من جلسة التصويت على المشروع، وأخيراً الثالثة وهي عبارة عن مقترح قانون وضعته لجنة النفط والطاقة البرلمانية السابقة لكنها رفضت من قبل الأطراف المختلفة.

وأكدت لجنة النفط والطاقة في السادس من شهر أيلول ٢٠١١ أن مشروع قانون النفط والغاز (الثاني) الذي قدمته الحكومة للبرلمان ينطوي على "خرق دستوري" لمصادرته حق المحافظات والأقاليم، مبينة أنه بالإمكان تعديل مشروع القانون وإثراؤه للتوصل إلى صيغة مناسبة يتم التوافق عليها بين الكتل السياسية.

ومن أهم النقاط الخلافية التي اعترضت تمرير مسودة عام ٢٠١١ هو ما يتعلق بكيفية تكوين مجلس الاتحاد النفطي وصلاحياته، وطبيعة عائدية الأموال النفطية والى أية جهة ستكون، وإعطاء صلاحيات للمحافظات في إدارة المؤسسة النفطية، وما هي الإدارة التي تتضمن تحديد صلاحية الوزير والمؤسسة النفطية وفق الدستور.

وقررت رئاسة مجلس النواب، في ١٣ أيلول عام ٢٠١٢، تشكيل لجنة مصغرة لدراسة النقاط الخلافية بشأن قانون النفط والغاز ووضع مسودة جديدة للقانون، ضمت كلا من وزير النفط (حينها) عبد الكريم اللعيبي ونظيره الكردستاني أشتي هورامي وممثل التحالف الوطني صفاء الصافي، وممثل التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي، وعن العراقية عدنان الجنابي.

واتفقت اللجنة البرلمانية المصغرة على تمرير مسودة قانون النفط والغاز لسنة ٢٠١١ التي تقدمت بها الحكومة إلى مجلس النواب بعد إجرائها بعض التعديلات وفقاً للتوافقات السياسية، لكنها لم تتمكن من تمرير هذا القانون.

ونشبت أزمة حادة بين بغداد وأربيل على خلفية إيقاف إقليم كردستان في (الأول نيسان ٢٠١٢) ضخ نفطه حتى إشعار آخر، بسبب خلافات مع بغداد على المستحقات المالية للشركات النفطية العاملة فيه.

وبعد جدل عميق استمر لسنوات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان الذي كان يدور على صلاحية تصدير النفط، توصل الطرفان في كانون الأول ٢٠١٤ إلى اتفاق يقضي بتصدير الإقليم ٢٥٠ ألف برميل من إنتاجه مع ٣٠٠ ألف برميل من حقول محافظة كركوك مقابل أن تدفع بغداد حصة كردستان من الموازنة الاتحادية البالغة ١٧٪، لكنّ هذا الاتفاق لم يدم طويلا وواجه صعوبات انتهت بتبادل الاتهامات بين بغداد وأربيل بعدم الالتزام .يذكر أن وزارة النفط دعت، في كانون الأول عام ٢٠١٤ ، إلى الإسراع بتشريع قانون النفط والغاز، لتنظيم العلاقة بين الحكومتين الاتحادية والكردستانية وضمان توزيع الواردات النفطية على المحافظات المنتجة بنحو يضمن حقوقها.وألغت حكومة العبادي عام ٢٠١٥ جميع النسخ السابقة لقانون النفط والغاز، وشكلت لجنة وزارية برئاسة ثامر الغضبان رئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء لإعداد مسودة جديدة تنسجم مع الواقع والظروف الحالية.

ويلفت رئيس لجنة النفط والطاقة البرلمانية علي معارج البهادلي، إلى ان لجنته "لا تعلم شيئاً عن التعديلات التي أجرتها اللجان الحكومية على المسودة الجديدة لقانون النفط والغاز"، مؤكدا أنه "خاطب مجلس الوزراء عدة مرات للاستفسار عن القانون لكنه لم يتلقَ أية إجابة".

ويرتكز قانون النفط والغاز على ثلاثة عناصر رئيسة، تتمثل في تشكيل شركة النفط الوطنية، وتأسيس المجلس الاتحادي النفطي،ووضع آلية معينة للتعامل مع الشركات العالمية النفطية التي تعمل في إنتاج النفط بالعراق.وحاولت لجنة النفط والطاقة البرلمانية الحالية البحث عن حلول توافقية تسهل تمرير هذا القانون الخلافي بعدما وضعت لكلٍ من هذه العناصر الثلاثة قانوناً خاصاً يوزع إدارة الملف النفطي بشكل توافقي ودستوري.

ويشير النائب عن التحالف الوطني إلى أن لجنته "فككت قانون النفط والغاز استناداً إلى المرتكزات التي يتكون منها، وأرسلت مقترح قانون مجلس الاتحاد النفطي الى الحكومة للاطلاع على بنوده وفقراته، لكنّ الحكومة أبدت تحفظاً كبيراً عليه"، لافتاً إلى أن "ما نريده من عملية التفكيك، هو تمرير القانون بعيداً عن الخلافات".

ويمثل مجلس الاتحاد النفطي الذي ستكون صلاحياته أعلى من وزارة النفط، المظلة العليا في رسم السياسة النفطية للعراق التي تضم آلية الاستخراج والبحث والتخطيط والتطوير للثروة الوطنية التي يحددها القانون والدستور .

وينبه النائب عن محافظة ميسان إلى أنّ "النسخ السابقة لقانون النفط والغاز مرّ عليها أكثر من خمس سنوات وبالتالي تحتاج إلى تعديلات عديدة تتناسب مع المرحلة الحالية".

ويضيف رئيس لجنة النفط والطاقة البرلمانية أن "الحكومة أرسلت لنا قانون الشركة الوطنية قبل فترة وتمت قراءته الأولى والثانية وسيقدم للتصويت خلال الجلسات القليلة المقبلة"، لافتاً إلى ان "هذه الشركة ستشرف على شركات نفط البصرة وذي قار وميسان والشمال وسومو".وتعدّ شركة النفط الوطنية الذراع التنفيذي لوزارة النفط في قطاعي الاستخراج والتسويق لشركات النفط في البصرة وميسان وذي قار والشمال والشركات الساندة مثل الحفر العراقية وشركة الاستكشافات بالإضافة إلى بعض الدوائر من ضمنها شركة التسويق سومو وشركة الناقلات".

ويتابع البهادلي ان "جولات التراخيص حلت مشكلة التعامل مع الشركات النفطية العالمية التي لا تحتاج إلى تشريع قانون ينظم التعامل معها، فضلا عن وجود عقود خدمة لهذه الشركات في إقليم كردستان"، مؤكداً انه "في حال استكملت هذه العناصر الثلاث ستغير الهيكلية العامة لقانون النفط والغاز وتعاد صياغته على وفق ما هو موجود".

على موازاة ذلك، أعلنت وزارة النفط، عام ٢٠١٧ إنجازها مسودة قانون النفط والغاز وإرساله لأمانة مجلس الوزراء، مشيرة الى أن الهدف من المسودة هو السعي والعمل على الاستثمار الأمثل للثروة الوطنية للنفط والغاز.

لكنّ إقليم كردستان رفض أن يكون رئيس الوزراء على رأس الهرم في مجلس إدارة ملف النفط المتضمن قانون النفط والغاز، فضلا عن خلافات مع المحافظات المنتجة للنفط جعلت تمرير مشروع القانون أو حتى عرضه للقراءة الأولى أمراً صعباً خلال المرحلة الحالية.

جلسة مجلس النواب

حثّت على تعزيز الثقة بين الطوائف وتوفير فرص عمل للشباب

مؤسسة أميركيّة: استثمار المنح الدولية في الإعمار فقط لا يمنع ظهور التطرُّف

□ ترجمة: حامد أحمد

اجتمعت هذا الأسبوع أطراف دولية ومؤسسات استثمار حكومية وقطاع خاص من دول إقليمية وغربية مجاورة وصديقة للعراق في مؤتمر إعادة إعمار البلاد في الكويت الذي انتهى بتقديم تعهدات مالية في مشاريع استثمارية وقروض بقيمة 30 مليار دولار.

مدنيون بانتظار تدقيق أسمائهم خلال معارك تحرير الموصل.. (أرشيف)

هذا المبلغ وصف بأنه ضخم ولكن العراق ذكر عند بدء المؤتمر يوم الإثنين بأن يسعى للحصول على ٨٨,٢ مليار دولار لغرض إعادة الإعمار .

اللقاء الذي عقد برعاية البنك الدولي كان منبراً لعقد شراكة لتعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لكي تتمكن شركات من أنحاء العالم المنقسمة .

وتقول مؤسسة ميرسي كوربس الأميركية العالمية للتنمية والمساعدات الإنسانية إن "مليارات الدولارات كانت قد أنفقت أصلاً من قبل الولايات المتحدة وشركائها لإعادة إعمار الطرق والبنى التحتية في العراق ولكن هذا ليس كل ما يحتاج إليه العراق"، مشيرة الى أن العراق مفتوح الآن للسوق التجارية حيث المحال التجارية عامرة بالبضائع والسلع تتدفق للبلد والموظفون يتلقون رواتبهم. حتى أن البعض تساءل فيما إذا سيكون لمزيد من الاموال أي تأثير على البلد .

وأشارت المؤسسة الى أن هناك ٢,٦ مليون عراقي مايزالون مشردين مع أكثر من ٨,٧ مليون شخص بحاجة لمساعدات أساسية ،وأن الغالبية العظمى من المشردين أو الذين رجعوا مؤخراً الى بيوتهم يرون بأن حصولهم على وظيفة هي من أولياتهم الأولى .

ويخيم الخوف من عودة المتطرفين أيضا على جهود إعادة الإعمار وتأهيل المدن.

وبعد مرور ١٥ عاما من بدء الغزو الاميركي للعراق مايزال العراقيون يخشون الحروب والعنف والإرهاب الذي قسّم مجتمعاتهم إلى طوائف سُنّية وشيعية وكرد تتناحر في ما بينها. يجب إعادة الثقة المتبادلة بين أطياف الشعب العراقي.

وتقول مؤسسة ميرسي كوربس العالمية إنها أجرت بحثاً شاملاً عن العراق وتوصلت الى استنتاج بأنّ تحقيق التقدم في التنمية الاقتصادية لوحدها لا يمكن لها أن تمنع من ظهور التطرف مرة أخرى، مشيرة الى أنه يجب أن تكون هناك ستراتيجية إعادة إعمار تعزز السلم الدائم يجعل من ذلك الاستثمار أثراً إيجابياً، وأن أي خطوة في ذلك الاتجاه أن لا تركز على الاستثمار الاقتصادي فقط بل أيضا على الجهود التي تركز على الحيلولة دون حدوث معارك أخرى وتعزيز حسن إدارة البلد .

وتشير المؤسسة الاميركية إلى أن شركاء العراق وأصدقاءه عليهم أن يطرحوا ثلاثة أسئلة عند محاولتهم تنفيذ أي برنامج استثماري جديد في البلد، وهي: هل سيكون لهذا المشروع مردود إيجابي في تحسين أداء الحكومة؟ هل سيؤدي الى بناء جسور التواصل بين طوائف البلد؟ وهل سيشكل هذا المشروع فائدة للشباب وتشجيعهم على تحديد مستقبلهم؟

وتقول المؤسسة إن بحثها أظهر أنّ ٦٨٪ من العراقيين يعتقدون أن مسؤوليتهم المدنية تدعوهم لأن يكون لهم دور بالسياسة وأن هناك أعداداً متزايدة لا يخشون من فعل ذلك. مع ذلك فان ٢٦٪ يعتقدون بأنهم يمكن ان يؤثروا في سياسات الحكومة .

على الشركات الأجنبية التي ستعمل في العراق أن تضع بحسبانها تقديم الأولوية للاستثمار في مجال التربية وتوفير فرص عمل للشباب وتساعد في خلق قوة عمل نشطة بينهم. حيث أن توفير فرص عمل وحق تقرير المصير للشباب يحصّنهم من أية إغراءات متطرفة تجرفهم للعنف .

ولهذا فإن على الحكومات والمصارف والمستثمرين الذين يريدون بناء عراق أفضل أن لا يركزوا فقط على الإعمار الهيكلي المادي بل أيضا على المشاريع التي تحقق في تعميق الأواصر بين طوائف ومكونات البلد .

■ عن: موقع محطة فوكس نيوز الأميركية

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون